السلـــــم المجتمعي

مجلة صادرة عن مركز السلم المجتمعي في مديرية الأمن العام - كانون الثاني 2024م- العدد الرابع

تواصل معنا
PEACE.COMMUNITY@PSD.GOV.JO
WWW.CPC.JO

عاما

62

نشعل

شمعة

ونتقدّم

خطوات

«نحن أردنيون وجيشنا عربي منذ أن وجد، نفاخر بأننا حملنا العروبة أمانة وانتماء، جيشاً، وشعباً، ولم نهن يوماً رغم ثقل ما نتحمل، نحن لا نشكو، بل نفاخر، فالأردن أرض العزم وحدّ سيفه ما نبا، حمل راية الثورة العربية الكبرى كما حمل مسؤولية حماية القدس ومقدساتها، وقضايا الأمة والإنسانية، وقيم التسامح والوسطية، وشهداؤنا يشهد لهم التاريخ أنهم قضوا في سبيل الله دفاعاً عن رسالة الإسلام، وثرى الأردن، وكرامة شعبه، وحلّقوا عالياً رمزاً لكل أردني، لذا، يحق لكم أيها الأردنيون والأردنيات أن تفاخروا بوطنكم، أن تفاخروا بأنفسكم وإنجازاتكم، فمن كان له هذا التاريخ المشرّف، والحاضر الواثق، والغد الواعد، يحق له أن يفخر به.

لا تنسوا يوماً أن التفاخر هو بالعمل وليس بالقول، وهو إنجازٌ وعملٌ جماعي. إن بناء مجتمعٍ متميز يقتضي الإيمان بقدراتنا، فالإنجازات الإنسانية جميعها بدأت بأحلام، وتحققت بطموح وعزم أصحابها، وإيمانهم بأفكارهم وإخلاصهم ومثابرتهم. فالنجاح يُبنى برعاية المواهب والقدرات، وتبنّي الأفكار الواعدة، ودعم المشاريع الريادية، واحترام المثابرة، وتخطي الفشل.

ونحن ماضون معاً ماضون رغم كل التحديات لتعزيز مسيرتنا الديمقراطية، وتنمية مجتمعاتنا. ماضون في تعميق المواطنة الفاعلة على أساس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، فهذه هي المبادئ الراسخة في الضمير الأردني».

3/آذار/2015م

من خطاب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين للأسرة الأردنية الواحدة.

«الشباب هم الرصيد الإستراتيجي، وهم الثروة الحقيقية، وهذا ما أراه كل يوم في شباب بلدي الأردن، وفي شباب جيلي حول العالم، الشباب هم صفوف الجيوش الجاهزين لفداء أرواحهم وأيامهم من أجل مستقبل بلدهم، هم جنود حفظ السلام الذين يعينون إخوانهم في الإنسانية في المناطق المنكوبة، هم الأطباء الذين تطوعوا لإغاثة إخوانهم العرب في وقت النكبات في غزة، هم المعلمون الذين يذهبون إلى مخيمات اللاجئين حتى لا يحرم الأطفال من أبجديات المعرفة، هم ملايين الشباب ممن يشكلون شبكات عطاء بلا مقابل.

هذه أمثلةٌ مما أراه وألمسه وعلى سبيل المثال لا الحصر، هذا هو جيلي؛ هؤلاء هم صنّاع السلام. هناك فرصة أمامنا لإحداث تغيير جذري في المستقبل، فرصة علينا الإسراع باغتنامها، لأن الشباب فئة مستهدفة من قبل الكثيرين، ونحن في سباق مع أجندات تصطاد الطاقات وتجيّشها لخدمة أغراضها، وفي سباق مع الزمن لأن مستقبلنا لا يتحمل هدر إمكانيات جيل اليوم».

من خطاب سمو ولي العهد المعظم
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
افتتاح المنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن
21 آب 2015م

السلم المجتمعي

ما بين الحداثة والتطبيق

تنتهج مديرية الأمن العام أيديولوجيا وخطط أمنية مستقبلية من شأنها سيادة القانون والمحافظة على النظام العام والحدّ من نسبة الجريمة، ويقوم مركز السلم المجتمعي على مجموعة من الأسس وفقاً للأهداف التشغيلية التي يعمل على تنفيذها والتي من شأنها تحقيق العدالة والمساواة ونبذ التطرّف والإرهاب والظواهر السلبية الأخرى في المجتمع.

بعد مضي ما يزيد عن الثمانية أعوام على نشأة مركز السلم المجتمعي أصبحت الحاجة ملحّة إلى توسيع مدى المحتوى الفكري الذي يقوم المركز على أساسه، فمنذ نشأة المركز في عام 2015م كان يركز على التثقيف والتدريب فيما يتعلق بمواجهة الفكر المتطرف والإرهاب والتجنيد الإلكتروني، إلا أنّ الخطة الإستراتيجية لمركز السلم المجتمعي 2022م- 2025م اشتملت على العديد من المواضيع الجديدة لعلّ أبرزها خطاب الكراهية والنوع الاجتماعي والتحديات الأمنية الشاملة والذكاء الاصطناعي والتعديلات القانونية على بعض القوانين ومن أبرزها قانون منع الإرهاب وقانون الجرائم الإلكترونية والتي تطرح من خلال المسرح التفاعلي والأفلام ومقاطع الفيديو والصور التي يتم عملها من خلال فريق عمل مركز السلم المجتمعي.

يؤمن مركز السلم المجتمعي بالمرأة ويعدّها شريكاً أساسياً في عمله المستقبلي، إذ سيكون لها النصيب الأكبر في التثقيف الأمني والتدريب المهاري والإعلام الرقمي وبناء القدرات وذلك وفقاً لخطة المركز لعام 2024م، إذ بدأ مركز السلم المجتمعي في وضع اللمسات الأخيرة على موقعه المستقل والذي سيتم الانتهاء منه قُبيل منتصف العام 2024م، إذ تم تصميم مبنى المركز بما يتوافق والنظم التدريبية الحديثة مع أفضل الوسائل التدريبية، كما وسيتم تفعيل الخط الساخن والمسرح التفاعلي والمواقع الإلكترونية الخاصة بنشر المحتوى الإعلامي للمركز.

كما ويؤمن مركز السلم المجتمعي بالشراكات الحقيقية مع الوزارات والجامعات والمؤسسات الحكومية والخاصة والتي كان لها الدور الكبير في نشر ثقافة السلم المجتمعي بين أبناء المجتمع، وسينطلق مركز السلم المجتمعي الجديد انطلاقة أكثر تفاعلية مع باقي الشركاء ليكمل النصاب ولتكون أهدافه أكثر سموّاً وشمولية، وفي النهاية نسأل الله العلي العظيم أن يديم نعمة الأمن والأمان على وطننا الحبيب.

رئيس التحرير

السلم المجتمعي

الإصدار الرابع من مجلة السلم المجتمعي كانون الثاني 2024 م. رجب 1445 هـ .
ثقافية توعوية متنوعة تصدر عن مركز السلم المجتمعي/الأمن الوقائي.

في هذا العدد

مذكرة تفاهم فيما بين مديرية الأمن العام ووزارة التربية والتعليم

زيارة الوفد الألماني الى مركز السلم المجتمعي

وزيرة الثقافة تزور مركز السلم المجتمعي

مديرية الأمن العام
الأمــن الوقـائـي
مركز السـلم المجتمعي

E-mail.peace.community@psd.gov.jo

طبعت في مطبعة الأمن العام.
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(د/٢٠٢٢/١٤٧٥)

مركز السلم المجتمعي
رئيس التحرير
المقدم ناصر أحمد الجعافره

مدير التحرير
الرائد أحمد عربيات

سكرتاريا التحرير
الرائـــد ابراهيم فندي الكردي
النقيب محمد سليمان الربيحات
النقيب إبراهيم سعيد الزريقات

المتابعة والتنسيق
النقيب ياسـر محمود العودات
النقيب معتز بشير العواملة

هيئة التحرير
النقـيب منذر جهـــاد الرقـــاد
النقيب سلامه حسين العوران
الملازم 2 اسامه راتب الفقير
الوكيل نهلا عوض خرابشه
الوكيـــل رامي عوض الكعابنه

التدقيق اللغوي
الملازم الاء حمزه الحراسيس
الوكـــيل معاذ محمد الصبح

التصميم و الإخراج الفني
الملازم 1 حسين علي الصمادي
الوكيل معتز محمود الطهاروه

التقط صورة الغلاف
الوكيـل مأمون غالب النسـور
مصور مدني محمود عمر حجازي

الفهرس

- السلم المجتمعي ما بين الحداثة والتطبيق - رئيس التحرير ..... (5)
- الأخبار ..... (8)
- النوع الاجتماعي من منظور أمني - العميد بلال عبدالفتاح العواملة مدير الأمن الوقائي ..... (14)
- دور الشباب في تحقيق السلم المجتمعي- محمد سلامه فارس النابلسي ..... (16)
- أثر تعديلات قانون السير على السلم المجتمعي- العميد الدكتور فراس عقيل الدويري ..... (18)
- السلم المُجتمعي والأمن الفكري – الأستاذ الدكتور إسلام مسّاد ..... (20)
- استراحة العدد – فريق عمل مركز السلم المجتمعي ..... (22)
- المحتوى العربي الرقمي وتحديات التطرف الفكري-العميد فراس الرشيد ..... (24)
- السلم المجتمعي وحقوق الإنسان- الدكتورة نهلا المومني ..... (26)
- أهمية الأمن الفكري في حماية النظام العام- العقيد الدكتور نايف الزيود ..... (28)
- الوطن والمواطنة والوطنية في سطور - المقدم الإمام محمود السكر ..... (30)
- الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأفراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي - الرائد أحمد عربيات ..... (32)
- السلم المجتمعي واقع وتحديات - الرائد أحمد أبو الفول ..... (33)
- مفاهيم خاطئة المخدرات والإنترنت- أنس الطنطاوي ..... (34)
- فعاليات المركز ..... (36)

مذكرة تفاهم

بين مديرية الأمن العام ووزارة التربية والتعليم
في مجال السلم المجتمعي

وقّعت وزارة التربية والتعليم ومديرية الأمن العام مذكرة تفاهم تهدف لتعزيز دور الطلبة في نبذ العنف والكراهية والظواهر السلبية وتشجيعهم على العمل التطوعي وخدمة المجتمع وتطوير مهاراتهم وقدراتهم واستثمار طاقاتهم ،إذ وقع الاتفاقية معالي وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عزمي محافظة وعطوفة مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة.

وأكد وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عزمي محافظة أن العمل والتعاون مع مديرية الأمن العام من خلال مركز السلم المجتمعي يساهم في تحصين الشباب من أخطار الانحراف والتطرف ، ونشر مفاهيم الحوار والاعتدال والتسامح لديهم وقبول الآخر، بالإضافة لمواجهة كل ما يؤثر على أمن المجتمع

فكرياً وسلوكياً ، مشيراً إلى حرص الوزارة لتعزيز التعاون والتشاركية مع مديرية الأمن العام وبما ينعكس إيجابا على مصلحة الوطن وأمنه.

من جهته أشار مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيد الله المعايطة إلى أن مركز السلم المجتمعي يعد أحد مشاريع الخطة الإستراتيجية لمديرية الأمن العام في تحقيق السلم المجتمعي، ومعالجة الظواهر السلبية في المجتمع من خلال توحيد الجهود والتشاركية وفتح قنوات الاتصال والتواصل مع مؤسسات المجتمع كافة ، وبما يضمن غرس القيم الأخلاقية النبيلة في نفوس الطلبة وخلق الانتماء الوطني لديهم .

وأضاف عطوفة مدير الأمن العام أن مديرية الأمن العام تؤمن أن تحقيق مفهوم الأمن الشامل يتطلب الانفتاح على علاقات تشاركية وتعاونية مع المؤسسات الرسمية والأهلي كافة، والمساندة من مكونات المجتمع لتحقيق كافة رسالة جهاز الأمن العام الأمنية والإنسانية على حد سواء.

يشار إلى أن مذكرة التفاهم تتضمن إطلاق مشاريع وبرامج تدريبية تستهدف الكوادر التعليمية وطلبة المدارس ، وإنشاء لجان شبابية في المدارس وتدريب الطلبة من خلال مركز السلم المجتمعي ، وإشراك القيادات الشبابية في البرامج الحوارية والدورات المتعلقة بمكافحة التطرف .

وزيرة الثقافة تزور مركز السلم المجتمعي

أشادت وزيرة الثقافة هيفاء النجار بالنهج الأمني والإنساني الشامل الذي تنفّذه مديرية الأمن العام ضمن أطر إستراتيجية قوامها الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، فضلاً عن جهودها للتعامل بشكل مثالي مع السلوكيات السلبية التي تظهر في المجتمع.

وأكّدت النجار خلال زيارتها لمركز السلم المجتمعي أهمية الإجراءات التوعوية والوقائية التي ينفذها المركز بهدف التصدي لشرور الفكر المتطرف وتعزيز قيم السلم والأمن، مشيرةً إلى سعي الحكومة الدائم لمساندة النهج العملي الذي يجسده المركز بالتعاون مع مختلف المؤسسات الأكاديمية بالمملكة.

ونبهت بحرص وزارة الثقافة على إدامة التعاون مع المركز وبما يضمن مواصلة الارتقاء بالوعي المجتمعي وتشكيل الوعي لدى الأجيال، وأن المرحلة المقبلة ستكون زاخرة بالنشاطات الهادفة ما بين وزارة الثقافة ومديرية الأمن العام .

كما واستمعت النجار لإيجاز قدّمه رئيس مركز السلم المجتمعي حول أبرز الإجراءات العملية التي ينفذها المركز بالتعاون مع الشركاء كافة، والهادفة إلى تعزيز قيم التسامح والاعتدال وبما يضمن تفعيل دور الأسرة وتعزيز ثقافتها وتحصين أفرادها ووقايتهم.

يشار إلى أن مركز السلم المجتمعي يمثل أنموذجاً نوعياً في مجال الارتقاء بالمنظومة الفكرية للمجتمع وذلك ضمن نهج مؤسسي قائم على التعاون مع مختلف القطاعات الحكومية والخاصة في المملكة.

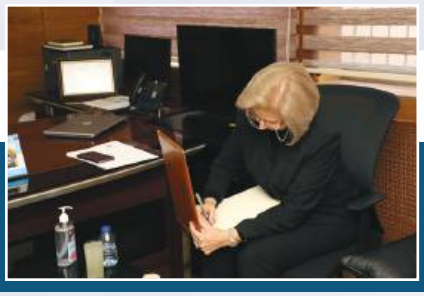

مذكّرة تفاهم بين مديرية الأمن العام وجامعة مؤتة في مجال السّلم المجتمعي

وقعت مديرية الأمن العام وجامعة مؤتة مذكرة تفاهم حول تعزيز أطر الشراكة في مجال الحفاظ على السلم المجتمعي في مبنى المديرية ، إذ وقع المذكرة مدير الأمن العام اللواء الدكتور عبيدالله المعايطة ورئيس الجامعة الأستاذ الدكتور سلامة النعيمات.

وأكّد عطوفة مدير الأمن العام على أنّ مديرية الأمن العام تحرص على إدامة جسور التعاون والشراكة الإستراتيجية مع مختلف المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية في المملكة،ولاسيّما الأكاديمية والتربوية، وذلك إيمانا منها بأهمية أدوارها في رفع مستوى وعي الطلبة وأبناء المجتمع للتصدي للسلوكيات السلبية التي لا تألو المديرية جهداً في التعامل معها.

وأكّد مدير الامن العام أن الجامعات تلعب دورا كبيرا وتسهم بشكل واضح في التصدي للظواهر السلبية وتعزيز الأمن المجتمعي، من خلال تنفيذ البرامج والأنشطة الهادفة إلى تحصين الطلبة والمجتمع من مخاطر العنف والانحراف والكراهية والتطرف، ونشر مفاهيم الحوار والاعتدال والتسامح لديهم وقبول الآخر بالإضافة لمواجهة كل ما يؤثر على أمن المجتمع فكرياً وسلوكياً.

مشيداً بدور جامعة مؤتة في مساندة جهود مديرية الأمن العام في هذا المجال.

وأشار عطوفة مدير الأمن العام إلى أن توقيع هذه الاتفاقية يعكس عمق العلاقة القائمة بين المديرية وجامعة مؤتة والممتدة من خلال كلية العلوم الشرطية وما تتضمنه من أشكال للتعاون الأمني والأكاديمي والتدريبي.

من جهته ثمّن الدكتور سلامة النعيمات سعي مديرية الأمن العام المتواصل من خلال مركز السلم المجتمعي لتنفيذ مختلف الأنشطة والفعاليات المجتمعية المتعلقة بتزويد الطلبة بالمفاهيم السليمة حول التسامح والاعتدال وبما يجنبهم الوقوع كضحايا للأفكار المتطرفة مشيرا إلى أن الجامعة تولي اهتماما خاصا بطلبتها وتحرص على تعزيز مفاهيم التسامح والتعايش لديهم وتولي جل الاهتمام بترسيخ القيم الإيجابية في المجتمع وصولا إلى مجتمع خالٍ من الأفكار والمعتقدات الهدامة.

يشار إلى أن مذكرة التفاهم تضمنت إنشاء مركز للسلم المجتمعي داخل الجامعة والتشارك بالخبرات المتوافرة لدى الجانبين لتنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة ودمج أهداف مركز السلم المجتمعي مع النشاطات المنهجية واللامنهجية في الجامعة .

ورشة عمل

تعزيز آلية الرقابة والمساءلة لعمليات مكافحة الإرهاب

تحت رعاية مدير الأمن الوقائي العميد بلال العواملة وبالشراكة مع المنصة الأوروبية للوقاية من الإرهاب والتطرف والعنف في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (CT PHARE) أقيمت ورشة عمل تدريبية شارك فيها عدد من الضيوف من الدول العربية والأجنبية الصديقة، تناولت الورشة عدد اً من المواضيع كان من أبرزها آليات الرقابة والمساءلة في عمليات مكافحة الإرهاب في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحقوق الإنسان في ظل مكافحة الإرهاب من خلال الأدوات القانونية والآليات والبرامج.

ورشة عمل
دور المرأة في تحقيق السلم المجتمعي

اختتمت في جامعة الشرق الأوسط ورشة عمل بعنوان دور المرأة في تحقيق السلم والأمن المجتمعي، بالتعاون بين جامعة الشرق الأوسط ومركز السلم المجتمعي، بمشاركة عدد من موظفات الوزارات ومؤسسات القطاع الخاص ومرتبات مديرية الأمن العام، برز عنها نتائج عدة من أهمها أن المرأة تُعد عنصرًا أساسيًا في عملية النهضة والبناء، وأنه يجب تسخير قوة القيادة النسائية ومشاركتها، وتحفيزها كعوامل للتغيير الإيجابي؛ للاقتراب من عالمٍ يخلو من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

رعى الورشة التي استمرت لثلاثة أيام، رئيس مجلس أمناء جامعة الشرق الأوسط العين الدكتور يعقوب ناصر الدين، بحضور مساعد مدير الأمن الوقائي العقيد محمد عصام عبيدات، ورئيسة الجامعة الأستاذة الدكتورة سلام المحادين، ورئيس مركز السلم المجتمعي المقدم ناصر الجعافره.

وفي هذا الصدد، قال العقيد محمد عبيدات :إن جرائم التطرف والإرهاب الخبيثة ليست حوادث معزولة؛ بل إنها تهديدات عالمية لها تداعيات تتجاوز بكثير ضحاياها المباشرين، وأن شبابنا، الذين ينبغي أن يكونوا مهندسي السلام والتقدم في المستقبل، معرضون بشكل خاص لهذه التأثيرات وأنه يتعين علينا، كمجتمع عالمي، أن نحميهم ونزودهم بالمعرفة، ونواجه السرديات المثيرة للانقسام التي تهدد عالمنا.

بدوره، بيّن العين الدكتور ناصر الدين إن المرأة الأردنية كأم وعضو في المجتمع، لها دور لا يمكن الاستغناء عنه في تشكيل الأجيال الحالية والمستقبلية، وأن تأثيرها يتجاوز حدود منزلها، ويمتد إلى مجتمعاتنا وأمتنا، وحتى المسرح العالمي.

العميد بلال العواملة
مدير الأمن الوقائي

النوع الاجتماعي من منظور أمني

خاطب جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم المرأة الأردنية بقوله «لا تهبنَ المشاركة وتقدمن إلى الأمام» بهذه العبارات المقتضبة عميقة المعنى والمفهوم أبدى جلالة الملك المعظّم اهتمامه بالنوع الاجتماعي ولا سيّما المرأة، فهو يؤكد بأنّ المشاركة والتقدّم لا بدّ لها من المجازفة والجرأة والقدرة على المنافسة، والرسالة الأخرى هي أن المرأة الأردنية لا تنظر إلى المنتقدين والمثبطين للعزائم الذين ينظرون إلى المرأة من منظور ضيّق، فالمرأة أكرمها الإسلام وجعل لها مكانة خاصة في كلّ شيء، فالنظرة إلى النوع الاجتماعي لا بدّ وأن تكون ذات أفق مستقبلية واسعة وهذا ما يتم العمل عليه من خلال مديرية الأمن العام.

تُعدّ المملكة الأردنية الهاشمية أول دولة عربية استطاعت أن تدمج مفهوم النوع الاجتماعي في سياساتها الوطنية، إذ تنتهج الدولة الأردنية فلسفة تقوم على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من المشاركة الحزبية والمهنية والسياسية والاجتماعية بصورة مبنية على الثقة والمساواة.

ويحمل يوم المرأة العالمي الواقع **بتاريخ8 آذار من كل عام شعار «المساواة المبنية على النوع الاجتماعي من أجل غدٍ مستدام»**؛ اعترافًا بمساهمات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وفي جميع مجالات التنمية المستدامة.

وقد عملت مديرية الأمن العام على دمج مفهوم النوع الاجتماعي في العمل الشرطي إذ تنظر مديرية الأمن العام إلى المرأة والرجل من منظور واحد كجزء لا يتجزأ من تحقيق المنظومة الأمنية الشاملة، وفي المجالات كافة، لتحقيق التنمية المستدامة وإتاحة الفرصة أمام المتميزين رجالاً كانوا أم نساء، وهذا ما يمكن لنا أن نلمسه من خلال التطورات التي حصلت في إدارات مديرية الأمن العام والمتعلقة في تمكين المرأة ومنحها أدواراً قيادية واستحقاقات جديدة لم تكن موجودة أساساً، وإيماناً من مديرية الأمن العام في النوع الاجتماعي فقد أطلقت مديرية الأمن العام إستراتيجية خاصة تعنى بالنوع الاجتماعي لمدة ثلاث سنوات ويتم تنفيذها من قبل وحدة مختصة بالنوع الاجتماعي جاري العمل على استحداثها، كما قامت بتسمية عدد من المديرين والقادة في الجهاز كسفراء للنوع الاجتماعي وبصفتي سفيراً للنوع الاجتماعي لدى مديرية الأمن العام فإن مركز السلم المجتمعي التابع للأمن الوقائي خير من يقوم بتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي من خلال المحاضرات والورش والدورات التدريبية التي يقدمها، والتي من شأنها أن تعزز من دور المرأة الأردنية بصورة كبيرة، وما ذلك إلا دلالة على الاهتمام الكبير في تطوير وتطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع.

لقد شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من التعديلات التشريعية التي تهدف إلى تحقيق المزيد من العدالة والمساواة الخاصة بالنوع الاجتماعي في الأردن، منها: تعديل مشروع قانون الانتخاب والأحزاب، إلا إنها جميعا ما زالت قيد التطوير،وقد واجه مفهوم النوع الاجتماعي بعض الاتجاهات المجتمعية الرافضة لتحقيق المساواة للنساء بسبب سوء الفهم لهذا المفهوم الحديث، وما زال قانون العمل الذي شهد تعديلات مهمة في عام 2019م ينتظر المزيد من التعديلات المهة التي من شأنها أن تعزز من مفهوم النوع الاجتماعي في الأردن وتمنح المرأة خاصة المزيد من الحقوق.

كما وتم تعديل بعض القوانين الخاصة بالنوع الاجتماعي فيما يتعلق بنظام الحماية الاجتماعية والتي تسعى لتوفير المزيد من الحماية للمرأة في عالم العمل إذ قامت مديرية الأمن العام في عام 2023م، بمراجعة قانون الأمن العام، و تم رفع مسوّدة مشروع قانون معدل لقانون الأمن العام جاء بأحكامه مراعيا النوع الاجتماعي، كما نعمل في إجراء المزيد من الدراسات البحثية ومؤشرات الأداء التي من شأنها أن تعزز من مفهوم النوع الاجتماعي في الجانب الأمني، ليكون نموذجاً في تحقيق الرؤية الشمولية لمفهوم النوع الاجتماعي بأسمى صورة ممكنة.

محمد سلامه فارس النابلسي
وزير الشباب

دور الشباب
في تحقيق السلم المجتمعي

أولت وزارة الشباب الاهتمام بتعزيز دور الشباب في تحقيق الأمن والسلم المجتمعي، بدءاً من تضمين محاور الإستراتيجية الوطنية للشباب محورا رئيسا حول الشباب، والأمن والسلم المجتمعي الذي يعنى بنشر ثقافة التسامح وقبول الآخر ونبذ العنف والتطرف، إذ تنبثق من خلاله برامج ومشاريع تهدف إلى التوعية بمخاطر العنف المجتمعي، وتعزيز ثقافة الحوار ونبذ خطاب الكراهية، وهو ما جاء مكملا لمحاور الإستراتيجية في التمكين السياسي للشباب والمواطنة الفاعلة والحاكمية الرشيدة وسيادة القانون.

واستجابة للتوجهات الملكية السامية بتعزيز دور الشباب في الحياة العامة، مضت الوزارة خطوات متقدمة في تفعيل دور الشباب في تحقيق الأمن والسلم و لا سيما في ترجمة القرار «2250» الشباب والسلام والأمن والذي جاء ثمرة جهود سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظّم، إبان ترأسه جلسة مجلس الأمن في عام 2015م، والذي يهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في السلم والأمن الدوليين وحث الدول على النظر في السبل الكفيلة لزيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرار.

ترأست الوزارة الائتلاف الوطني للقرار «2250» في عام 2017م، الذي يضم في عضويته قيادات شبابية تعمل على ترجمة القرار من خلال برامج تدريبية ومبادرات شبابية يقودها الشباب أنفسهم وباشرت الوزارة في إعداد خطة تدعم وتعزز تنفيذ القرار على المستوى الوطني، كما وحرصت الوزارة على تطوير رؤية مشتركة نحو إطار سياسات حكومية معززة لدعم أدوار الشباب في المشاركة في عمليات صنع القرار على المستويات الوطنية كافة وإضفاء الطابع المؤسسي على أجندة الشباب، السلام، والأمن في الوزارات والمؤسسات الحكومية، من خلال تأسيس شبكة تضم ممثلين عن مختلف المؤسسات الرسمية والوطنية تعمل على تطوير الخطط الوطنية لتفعيل أجندة الشباب والسلام والأمن، وصولا إلى إعداد الخطة الوطنية بصورتها النهائية.

على المستوى العربي فقد ترأست وزارة الشباب لجنة إعداد الإستراتيجية العربية للشباب والسلام والأمن بقرار صادر عن مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب، بهدف تفعيل دور الشباب العربي في تنفيذ أجندة الشباب والسلام والأمن وترجمة محاور القرار «2250»وإذ تثمن الوزارة الدور الذي توليه مديرية الأمن العام بدوائرها ووحداتها كافة في تحقيق الأمن والسلم وحماية مكتسبات الوطن وإيمانها بدور الشباب في مساندة الجهود الوطنية لتعزيز الأمن و السلم المجتمعي، والذي توّج بشراكة إستراتيجية في تنفيذ البرنامج الوطني للأمن والشباب و الهادف إلى نشر الوعي الأمني لدى الشباب، ووقايتهم من خطر الجريمة والعنف والمخدرات، والسلوكيات الخاطئة، وترسيخ مبادئ الاعتدال والأمن والسلم وبناء جيل من الشباب مؤمن بقيم مجتمعه واعٍ لمسؤولياته تجاه وطنه.

نفّذت وزارة الشباب ومنذ أعوام وحتى الآن برامج مشتركة تعنى بتوعية الشباب نحو آفة المخدرات، حرصت من خلالها على تعريف الشباب بآثار المخدرات على الفرد والمجتمع إلى جانب برامج السلم المجتمعي والتجنيد الإلكتروني والجرائم الإلكترونية وبرامج الشرطة المجتمعية وتواصل العمل في الحملة الوطنية للتصدي لظاهرة إطلاق العيارات النارية، والتي تنفذها في مديريات الشباب والمراكز الشبابية التابعة لها والأندية والهيئات الشبابية .

ختاما نعوّل دوما على دور الشباب في المشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي ترتكز بمجملها على خلق البيئة الآمنة والداعمة للشباب، وتعميق منظومة القيم والمبادئ وتوجيه طاقات الشباب نحو التطوع والريادة والابتكار والمبادرة، وصولا إلى تحقيق الأمن والسلم المجتمعي.

العميد الدكتور فراس عقيل الدويري
مدير إدارة السير

أثر تعديلات قانون السير
على السلم المجتمعي

إن حفظ النفس البشرية وتحريم إزهاقها والاعتداء عليها، واحدة من الضرورات الخمس التي حفظتها الشريعة الغرّاء، فلا أعظم من حفظ النفس البشرية كشرط رئيس في تحقيق الأمن الاجتماعي والذي يُعرف بأنه شعور جميع أفراد المجتمع منفردين أومجتمعين في المنزل أو في العمل أوفي الطريق بالأمان، وبحماية شاملة من عواقب أي مخاطر قد يتعرضون لها، وعليه فإن هذه المسؤولية أمانة في أعناقنا جميعاً من كل ما قد يمسها بسوء أوضرر ولا سيما بتعمّد ارتكاب السلوكيات الخطرة التي تؤدي إلى حدوث الوفيات والإصابات الجسدية والنفسية والخسائر المالية، ومن هنا تؤكد مديرية الأمن العام كسلطة تنفيذية على أن الالتزام بقانون السير هو ضرورة اجتماعية وقانونية بل هو ضرورة متعلقة بالدين وحفظ النفس والحياة، ذلك أن الحوادث المرورية الواقعة بسبب التهور واللامبالاة من طرق إلقاء النفس بالتهلكة ، وما تؤدي إليه من فواجع تدمي القلوب، وتستنزف خسائر مادية هائلة من المقدرات الوطنية التي كان من الأولى أن تصرف في البناء والتطوير والتنمية.

نجد أن هناك تلازماً لصيقاً بين الأمن المروري والسلم المجتمعي ، لأن الأمن في فلسفته الشاملة لا يكون إلا اجتماعياً وجماعياً ، فلا تقف حدوده عند حدود الفرد فقط بل تتعداها إلى الجماعة التي يتعايش فيها ، ذلك أن الفلسفة الأمنية جمعت بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية بحيث لا تتغول واحدة على أخرى ، فحين يستشعر كل مواطن في المجتمع بأنه لا يعيش بمفرده، ويتخطى الحالة الفردية

إلى الحالة الجماعية، وينتمي الى المجتمع بدلا من ذاته؛ فإنه ينتهج نهج المجتمع ويسلك سلوكه وهذا هو التعايش بأبهى صوره الأمر الذي ينعكس إيجابياً على مستوى السلم المجتمعي مستنداً في ذلك على أن أحد ثوابت المجتمعات الإنسانية المتمتعة بقيم السلم المجتمعي لا بد وأن تتحلى بسيادة القانون ، وانطلاقا من ذلك فإن التزام المرء بقانون السير وأنظمة المرور أثناء قيادة المركبات أو استخدام الطريق بصورة عامة يحقق سلم المجتمع وأمنه ، من خلال الابتعاد عن مظاهر العنف وسلوك العدوانية أثناء القيادة والتي قد تحدث نتيجة احتكاك مستخدمي الطريق ببعضهم، وهو الأمر الذي تم أخذه بعين الاعتبار عند إقرار التعديلات الجديدة على قانون السير سواء من حيث تغليظ العقوبات أو إيجاد عقوبات قانونية جديدة تقنن هذه الممارسات وتضبطها للحد من الازدحامات المرورية من جهة والقضاء على التصرفات السلوكية غير المرغوب فيها من قبل بعض السائقين من جهة وأولوية أخرى، إذ إنّ الاستمرار في الحوادث والمخالفات المرورية اليومية تترك آثاراً ملموسة في إزهاق الأرواح وعدم احترام الأولويات في استخدام الطريق مما يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على مقومات السلم المجتمعي.

على صعيد متصل فقد تنبّه المشرّع الأردني إلى أهمية الأمن المروري ودوره في تكريس مفاهيم السلم المجتمعي، فما التعديلات الجديدة على قانون السير إلا حرصاً على سلامة الأفراد والمجتمع من خطر محدق أمام كل مستهتر بأرواح مستخدمي الطريق المترتبة على الالتزام به في تكريس مفاهيم السلم المجتمعي وتحقيقها من خلال ما يلي:

أولا : تعزيز الأمن والاستقرار من خلال حفظ الإنسان وسلامة الأفراد من كل خطر محدق ، سواء على صعيد الوفيات البشرية أو الإصابات الجسدية والنفسية أمام كل مستهتر بأرواح مستخدمي الطريق عبر تكريس الالتزام بالسلوكيات الفضلى للسائقين أثناء القيادة.

ثانياً: تحقيق التنمية المستدامة للحد من الخسائر المادية، واستنزاف المقدرات المالية الهائلة الناتجة عن حوادث السير والتي بلغت عام 2022م (322) مليون دينار، واستغلالها في تحسين البنى التحتية لبناء المجتمع وتنميته وتطويره.

ثالثاً: ضمان البيئة الاقتصادية والاستثمارية والسياحية الجاذبة، ذلك أن سيادة القانون في أي بلد، تكون بوعي المواطنين واحترامه والاحتكام إليه، نظراً للشعور بالطمأنينة والأمان بالإقامة على أراضيها، فضلا عن استمرار عجلة الإنتاج بمختلف محاورها وضمان تطورها وازدهارها.

رابعاً: تعزيز العدالة الاجتماعية ، عبر منح جميع المواطنين فرصاً متساوية ومساواة في الواجبات والحقوق ، وتقليل الفوارق الاجتماعية من خلال تطبيق القانون وعقوبته على الجميع دون استثناء.

خامساً: تعزيز التعاون والتضامن الذي تفرضه المشاركة في بحث التحديات المرورية،وتعزيز مفاهيم المواطنة الصالحة داخل كل مواطن بأنه شريك رئيس ومحوري في حل قضية حوادث السير من خلال التزامه بالقانون ومساهمته في اقتراحات وحلول من شأنها ضمان بيئة مرورية أكثر أمناً.

وختاماً، فإن السلم المجتمعي منظومة متكاملة من أوجه الأمن المختلفة التي يقوم فيها كل فرد بدوره والتزامه القانوني ، وهو ما يتمحور في فلكه الأمن المروري من إنفاذ القانون حماية للمجتمع ووقفاً للسلوكيات المرورية الخطرة حتى ننعم ببيئة مرورية آمنة .

الأستاذ الدكتور إسلام مسّاد
رئيس جامعة اليرموك

السلم المُجتمعي والأمن الفكري (جامعة اليرموك نموذجاً)

يُعدّ مفهوم السِلم المُجتمعي من الدعائم الأساسية لاستقرار الدول ووحدة نسيجها الاجتماعي، بعيدا عن مفاهيم العصبية البغيضة وأدوات التفكك الاجتماعي وضعف القيم الأخلاقية، وهو من المفاهيم الحَديثة والمهمة في المُجتمعات الإنسانية وفي منظومة المُؤسسات ولا سيّما التعليمية منها ،ونخُصّ هُنا الجامعات، نظراً لأهميتها المُتمثلة ببناء الإنسان والحفاظِ على فكره سليماً مُعافىً من أية أفكارٍ ضالّة أو مُضلِلة، ولا سيّما وأن الجَامعات حاضنات للتنوّع بما تحويه من مُختلفِ الألوان والأطياف والتيارات.

وقد حرصت جامعةُ اليرموك على تفعيل مفهوم السلم المُجتمعي عبر الآليات والوسائل المُتاحة كافة لتوجيه طلبتها ليكونوا قياديين مؤهلين لخدمة مُجتمعهم ووطنهم، عَبر التعاوُن مع الجهات كافة التي تُعنى بالسلم المُجتمعي والمحافظة على الأمن الفكري، منها مديرية الأمن العام ومركز السلم المجتمعي والخُبراء والمختصون في هذه المجالات وباستخدام جُملةٍ من الأنشطة الفاعلة كتنظيم ورشٍ العمل التوعويةٍ، والمُحاضراتٍ التفاعليةٍ، والندوات التعريفيةٍ، والمسرحياتٍ، والمَعارض المتنوعة والتي كانت جميعها تستندُ إلى أركان السلم المُجتمعي كسيادة القانون، والعَدل والمُساواة والتكافُل الاجتماعي والتعايُش، وضَمان الحُقوق

والمَصالح المشروعة لفئات المُجتمع، والحُكم الرشيد، والمُواطنة والشعور بالمسؤولية.

أما مفهوم الأمن الفِكري القائم على تِحقيق سلامة الفكر والاعتقاد، والتفاعُل الرشيد مع الثقافات الأخرى، فقد سَعت الجامعة إلى تكريسه من خلال توعية الطلبة بالعديد من القضايا الفكرية منها: نَبذ الغلو والتطرّف، والتوعية باستخدامات وسائل التواصل الاجتماعي، والتعريف بقانون الجرائم الإلكترونية، كما حَرِصت الجامعة على عَقد الندوات المُفيدة والموجهة نحو الاستخدام الأمثل والواعي لتلك الوسائل والتنبيه إلى مخاطر سوء استخدامها وذلك لزيادة المِنعة المُجتمعية.

وقد قامت الجامعة تيمُناً بالرؤى الملكية الداعية إلى إيلاء قطاع الشباب جُلّ العناية والرعاية وترجمة لما قدمته الرسائل الملكية والأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدُ الله الثاني ابن الحُسين- حفظه الله- ، التي أكّدت ضرورة تفعيل دور الشباب كشريك حقيقي ومؤثر في الحياة العامة، ودفع عملية التمكين الشبابي وتفعيل الحوار الديمقراطي بين الشباب وبيئة الجامعة فقامت الجامعة في المدة الماضية وعلى مدار سنتين بتنفيذ برامج مُختصة في الأنشطة اللامنهجية تُدعى (صيف الشباب).

كما وعملت الجامعة عبر برامج (صيف الشباب) على استثمار مواهب الطلبة في تنفيذ رسالة تحمل مفاهيم السِلم المُجتمعي وتوجيه الشباب نحو التفكير ببناء المستقبل الأفضل لهم، وتركزت المحاور على: الريادة والإبداع الشبابي، سيادة القانون، التسامُح وقُبول الآخر ومواجهة الغُلو والتطرف، قضايا العنف الجامعي، آفة المُخدرات التوعية بقضايا معاصرة مثل: (الجرائم الإلكترونية التنمُر، التحرّش، ذوي الاحتياجات الخاصة، الإصلاح السياسي والاجتماعي، الحياة الحزبية، استخدامات الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، أسوق العمل (الفرص والتحديات) التمكين الطُلابي والمهاراتي، وخِدمة المُجتمع والعمل التطوعي.

فيما يَعمل الطاقم التدريسي في كُليات الجامعة كافة وعبر أنظمة الحاكمية الرشيدة على بث رسائل السِلم المُجتمعي للطلبة وتفعيل الأمن الفكري لدى الطالب عبر مساقاتٍ متخصصةٍ كمساق «التربية الوطنية» الذي يعمل على تحقيق جُملةٍ من الأهداف المُتعلقة بتعزيز الجبهة الداخلية وتمتين الهوية الوطنية الجامعة للنسيج الوطني، فالأستاذ الجامعي هو القُدوة وهو المُرشد والمُوجه، وهو من يحمِلُ رسالةَ الجامعة النبيلة والسامية في بناء أجيال المُستقبل، وعليه يقع بذل الجُهد لتنمية قدرات الطلبة وتنوير عقولهم، فالطالب نبتة خصبة تحتاج إلى من يَتعهدها بالرعاية والنصح والإرشاد والمُتابعة، وتوفير بيئة أخلاقية دافعة ومُحفزّة أمينة على مصلحة الوطن وصون مكتسباته.

ولا يفوتُنا التنبيه إلى استحداث الجامعة لمساقٍ «الأخلاقيات والعمل التطوعي» وهو مساقٌ إجباري مَجاني لجميع طلبة الجامعة، تم إدخالُه في العام الجامعي 2022 يقدّم محاضراتِه أكاديميون ومُتخصصون وشخصيات ورموز وطنية مؤثرة، ويتضمن أعمال تطوعية ونشاطات عملية، يهدف إلى تعزيز أخلاقيات وسلوكيات الطالب الجامعي وصقل شخصيته وتوثيق الالتزام بأخلاقيات الجامعة وأنظمتها وتعليماتها وقيّمها، ليكون الطالب عُضواً فاعلاً في تطبيق رؤية الجامعة ورسالتها وعنصرا مؤثرا في مُجتمعه، مؤمنا بفوائد العمل التطوعي وأهميته، مُكتسباً لمهارات الحوار والتخطيط وحل المشكلات والتكيُّف والنمو السليم لشخصيته.

حَفِظ اللهُ الوطن وحَفظ الله القيادة الهاشمية وحفظ الله الإنسان الأردني سليماً بفكره مُنتجاً مِعطاء بِعَمله.

استراحة العدد

قلعة الكرك

قلعة الكرك إحدى أكبر وأهم القلاع الأثرية في الأردن،إذ تبلغ مساحتها 25,300 متر مربع وترتفع عن سطح البحر قرابة 1000متر، إذ يعود تاريخ إنشائها إلى عصر المؤابيين، وقد استخدمها الأنباط بدليل وجود تماثيل نبطية منقوشة في الأسس الأولى بالقلعة، وظلت في العصر البيزنطي درعاً واقياً للأردن إذ أشارت إليها خريطة مأدبا الفسيفسائية بين مجموعة قلاع هذه المنطقة، وفي الفتوحات الإسلامية طوقتها جيوش المسلمين بقيادة أبي عبيدة عامر بن الجراح فاستسلمت له

قصر الحرانة

قصر الحرانة أو كما يسميه البعض قصر الخرانه وهو قصر أموي يقع في الصحراء الأردنية محاذاة الطريق الدولي المتجه إلى الأزرق على بعد 65 كم شرقي العاصمة عمان ويرتفع 659م عن سطح البحر سمي بقصر الحرانة كونه يقع في الحرانة إذ تتناثر على سطحه آلاف الحجارة الصوانية فوق وجه الأرض والتي يطلق عليها اسم الحرة هذا ويغلب تسميته بقصر الحرانة لا الخرانة

قلعة الشوبك

يزيد ارتفاع قلعة الشوبك عن 1330متراً عن مستوى سطح الأرض وتقع في منطقة برية نائية على تلة كانت تعرف سابقاً باسم الجبل الملكي شمال مدينة البتراء عاصمة الأنباط، وتبعد عن العاصمة عمان نحو 345 كيلو متر وتتميز بموقعها الجغرافي المتميز بالحصانة الطبيعية، وقد بنيت هذه القلعة في العام 1115م من قبل الصليبيين لغايات دفاعية في أثناء حروبهم مع القائد صلاح الدين الأيوبي، وفي العام 1187م ،تم الاستيلاء عليها من قبل القائد صلاح الدين الأيوبي ولها العديد من الاستخدامات منذ ذلك الوقت وتُعد من أكثر القلاع الحصينة الموجودة في المنطقة.

المغطس

يُعد المغطس وجهة الكنائس للحج المسيحي في شهر كانون الثاني من كل عام في الأردن، وحسب المعتقدات المسيحية يُعد المغطس المكان الذي تعمّد به يسوع على يد يوحنا المعمدان حسب المعتقدات المسيحية، إذ كان يوحنا المعمدان يبشر ويعمد في الفترة الأولى من بشارته، وقد تم الكشف عن هذه المعلومات على إثر الحفريات الأثرية التي تمت على امتداد وادي الخرار في قرية بيت عنيا الواقعة على بعد تسعة كيلو مترات من البحر الميت منذ عام 1996م، وقد أدرج الموقع على قائمة التراث العالمي تحت مسمى «موقع معمودية الأردن»

العميد : فراس الرشيد
مدير إدارة الشرطة السياحية

المحتوى العربي الرقمي
وتحديات التطرف الفكري

شَهد العالمُ العَربي تَحولات كَبيرة في استخدام المُحتوى الرَقمي وتأثيره على السُلوكيات والمُعتقدات الفَردية والجَماعية. ويقُصد بالمُحتوى الرَقمي سواء بِشكلِه النّصي أو الصَوتي أو مَلفات الفيديو أو الرُسوم البيانية أو المُتحركة أو الصُور والتي تم نشرها أو تضمينها رقميا أكان ذلك في المَلفات الحَاسوبية أو بواسطة الوَسائط المُتعدّدة المُتنقلة. ووفقا لموقع (W3Techs.com) فإن استخدام مواقع إلكترونية باللُغة العَربية جاء بنسبة (0,6٪) مقابل (53,6٪) باللغة الإنجليزية تلتها الإسبانية بنسبة (5,3٪). وجاء عدد المواقع التي تستخدم العربية (713,645) وفقا لموقع (builtwith) منها (356,645) فعّالة، وفي الأردن منها (1,053) موقعاً.وتبرز أهمية المحتوى الرقمي في عدم عدّ قراءة الكتب الورقية ثقافة عامة لدى الأردنيين ولدى كثير من الدول العربية. وبِحَسب دراسة لإحدى مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية عن اللغة المفضلة لمستخدمي الإنترنت في الوطن العربي، تَبيّن بأن (58٪) فقط من المستجيبين يُفضّلون التصفُح باللُغة العَربية أثناء الاتصال بالإنترنت مقابل (32٪) يُفضّلون اللغة الإنجليزية، و(9٪) يُفضّلون الفَرنسية (مُعظمهم في دُول شَمال إفريقيا) و (1٪) يُفضلون التَصفُّح بلغات أخرى، وفي ذات الدراسة خَلصت إلى أن (68٪) من مُتَصفحي الإنترنت كان لغايات تعليمية وبَحثية. ومَحليا في الأردن وفقا لإحصائيات (DATAREPORT) هناك (9,95) ملايين مستخدم للإنترنت في بداية 2023 م،بنسبة (88٪) ويستخدم (76,1٪) من السُكان هواتف خلوية.

ولذا تأتي أهمية قراءة دَور المُحتوى العَربي الرَقمي وتَأثيراته على التَطّرف، إلى جانب التَحديات التي تُواجه جُهود مُكافحة التَطّرف.

وعلى الرغم من الدراسات التي ربطت التطرف بمستوى التعليم، إلا إنّ الواقع أظهر وجود تَطرف بين حَملة الشهادات الجامعية؛ ويمكن أن ترتبط الأسباب بالتَعليم التَقليدي والتَربية السطحية التي تعتمد على الحفظ دون تنمية التفكير النقدي. فتمكين الطلاب بمهارات التفكير النقدي تقلل من استقبالهم للأفكار المتطرفة وتُسهم في تطوير قدراتهم على تحليل وفهم المحتوى الرقمي بشكل أعمق.

ولطالما كان للإعلام بشَكله المُبسّط أو المُعقّد أثر كبير في نَشر وبَث الرسائل بغض النظر عن مضمونها وإيدولوجيتها، فعلى سبيل المثال كان للتسجيلات الصوتية للشيخ كشك المصري أثر كبير في نشر بعض تعاليم الإسلام، وكذلك الحال لأشرطة الكاسيت والتسجيلات الصوتية التقليدية قبيل ظهور وسائل الإعلام على نطاقها الواسع، الأثر في حدوث الثورات في نهاية السبعينيات. ولا يمكن أن يؤخذ الإعلام كمتغير وحيد في معادلة التأثير في المجتمعات، ولا بد من قراءتها في سياقها التاريخي آنذاك، كوجود شعور بالظلم وانتهاكات حقوق الإنسان والدوافع السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى وجود ازدواجية في المعايير وانحياز لطرف دون الآخر واحتلال لأراضي دول أو استغلالها دون وَجه مَشروع. ولكن لا يمكن إنكار وزنها النسبي في التأجيج وهو ما شهدناه في تَطبيق إستراتيجيات التغيير السِلمي فيما سُمي بالربيع العربي. هذا وقد وفّرت منصات التواصل الاجتماعي مثل(Instagram و YouTube و TikTok و Snapcha) فرصا للتفاعل وأصبحت تشكل جزءا من التنمية -و لا سيّما خلال مدة العزلة الشديدة التي أثارتها الجائحة. لكنها أيضا ارتبطت بشكل متزايد بمشاكل الصحة النفسية، بما في ذلك القلق وأعراض الاكتئاب والعزلة والشعور بالوحدة والاغتراب النفسي. وبما أن تنظيم الاستجابات العاطفية للمكافآت الاجتماعية يختلف حسب السن وحسب النضوج الفكري فكانت بعض المنشورات المتطرفة تلقى قبولا عند ارتباطها بأحد اشكال المكافأة الاجتماعية.

وفي عصر الإنترنت والفضائيات والرقمنة الإعلامية، مكّنت المَنصات الرَقمية الأفراد والمُجتمعات من النِقاش حول المفاهيم الراسِخة للأديان. وظَهر في المدة الأخيرة جِيل من المُؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي بألوان وأنماط وأفكار متنوعة. وفي الإطار الإسلامي ظهر رواة فريدون من نوعهم، متعلمون وبارعون في إنتاج الوسائط الرقمية؛ ساهموا في إعادة تَصوّر الإسلام وإعادة تشكيل المعتقدات الروحية والممارسات الدينية بين الشباب.

لمعالجة التحديات التعليمية، ينبغي أن يتم التركيز على تطوير مناهج تعليمية تشجع على التفكير النقدي والبحث والتحليل. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التوجيه والتوعية لدى الشباب حول خطورة التطرف الفكري والأفكار المتطرفة، وتوفير الأدوات اللازمة للتمييز بين المحتوى الموثوق به والمحتوى الخطر. ويمكن أن تلعب المنصات الرقمية دورًا مهماً في نشر رسائل السلام والتسامح، وتوفير منبر للمناقشة البنّاءة وتبادل الآراء المختلفة.

الدكتورة نهلا المومني
المركز الوطني لحقوق الإنسان

السلم المجتمعي وحقوق الإنسان

يشكل السلم المجتمعي وحقوق الإنسان مرتكزا أساسيا في بناء الدول والنهوض بها، والعلاقة بينهما ضاربة في الجذور فحقوق الإنسان يشكل الأرضية التي تبنى عليها المبادئ الراسخة من كرامة ومساواة وحرية وعدالة، وتعد الأداة التي تمكّن الفرد من الشعور بكيانه الإنساني من خلال التمتع بحقوقه في المجالات كافة، والنتيجة الحتمية لاحترام الحقوق والحريات وهو مجتمع يسوده السلم والوئام المجتمعي وبالمقابل فإن مجتمعا يفتقر لمقومات السلم المجتمعي لن يشكل بيئة مواتية لإعمال وإنفاذ حقوق الإنسان وحرياته والتمتع بها.

هذه العلاقة الوطيدة شكلت نهجا حقوقيًا بحدّ ذاته؛ لذا وضعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) فلسفة عامة رسختها في ديباجة ميثاقها عندما أشارت إلى أنه «لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلم والسلام». هذه الفلسفة التي جعلت من مضامين السلم المجتمعي نهجا حقوقيا راسخا في المعايير الدولية لحقوق الإنسان وآليات تفعيلها. هذا النهج والحرص على بناء مجتمعات تنعم بالسلم المجتمعي برز من خلال أطر متعددة في القانون الدولي لحقوق الإنسان نقف عند أبرزها:

أولا: تقتضي عملية السلم المجتمعي بناء الشخصية الإنسانية القادرة على تقبل الآخر والنظر إلى التعددية على أنها فرصة لاكتساب المهارات والمعارف والخبرات الجديدة، لذا

وانطلاقا من أن حقوق الإنسان تقوم ابتداء على مدى استشعار الكرامة الإنسانية ووصفها مبدأ تقوم عليه الحقوق كافة فقد نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضرورة ألّا يقتصر التعليم على تلقي المعارف والمعلومات، وإنما توجيه عملية التربية والتعليم نحو بناء الشخصية الإنسانية، والإحساس بكرامتها والى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتمكين كل فرد في الوقت ذاته من الإسهام بدور نافع في المجتمع، وتوثيق أواصر التفاهم والصداقة بين الأمم والشعوب كافة ومختلف الفئات الدينية أو العرقية أو الأثنية ..

ثانيا: مما لا شك فيه أن الكراهية وخطابها من أبرز الأسباب المؤدية إلى التأثير سلباً في السلم المجتمعي، ويخلق حالة من التوتر المؤدية في بعض الأحيان إلى منازعات داخل المجتمع قد يمتد أثرها ويتسع نطاقها، هنا تأتي المعايير الدولية لحقوق الإنسان لتكون واضحة الدلالة في حظر خطاب الكراهية؛ وفي مقدمة هذه المعايير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي ألزم الدول في المادة العشرين منه على «حظر أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف».

وعلى غير صعيد فإن اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري كافة حظرت الأفكار أو النظريات أو الدعايات القائلة بتفوق أي عرق أو أية جماعة أو ما يعزز أو يبرر أي شكل من أشكال الكراهية وأكدت على تعزيز التفاهم بين جميع الأفراد.

ثالثا: شكلت مفاهيم التسامح التي يؤدي انتشارها في المجتمع وبناء ثقافتها إلى تعزيز السلم المجتمعي قاعدة راسخة في البنيان القانوني للقانون الدولي لحقوق الانسان؛ إذ أكّد إعلان المبادئ بشأن التسامح على أن هذا المفهوم لا يعني تقبل الظلم الاجتماعي أو تخلي المرء عن معتقداته أو التهاون بشأنها وإنما يعني أن المرء له الحق في التمسك بأفكاره ومعتقداته وأن يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم، والإقرار بأن البشر على اختلافهم لهم الحق في العيش بسلام.

إضافة إلى ما تقدم كان الإعلان الخاص بمبادئ التسامح واضحا في التأكيد على الترابط العميق بين ثقافة التسامح والسلم المجتمعي فالتعصب وأعمال العنف والنزاعات القومية والعنصرية والاستبعاد والتهميش والتمييز هي أفعال تنبع وتصب من غياب قيم التسامح على الصعيد الوطني والعالمي على حد سواء.

وأخيراً فإن هذه المرتكزات التي رسخها القانون الدولي لحقوق الإنسان لتعزيز القيم التي تؤدي بالمحصلة إلى تعزيز السلم المجتمعي في الدول، وتضع حدوداً واضحة لما يؤدي إلى زعزعة مفاهيم السلم والوئام، للوصول إلى التنمية المستدامة واقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد، وإتاحة وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة ، فالسلم المجتمعي هو الطريق المؤدي إلى أعمال مقتضيات التنمية وزيادة مستوياتها وهو الأمر الذي يعمل الأردن على ترسيخه وإبرازه من خلال التقارير الطوعية التي يقدّمها حول التطورات الوطنية في إنفاذ أهداف التنمية المستدامة.

أهمية الأمن الفكري في حماية النظام العام

العقيد الدكتور نايف الزيود
مدير إدارة المختبرات والأدلة الجرمية

تهدف مؤسسات الدولة وأجهزتها، ومنها الأجهزة الأمنية إلى صيانة النظام العام في المجتمع ، والذي يُعنى بالأسس والمفاهيم والعقائد والمبادئ والمثل العليا والأخلاق السائدة في الدولة النابعة من إيمان الفرد بها بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، سواء أكانت دينية او اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية والقابلة للتطور بحسب ظروف الزمان والمكان وإعادته إلى نصابه إذا اختل، والمحافظة عليه ضد أي إخلال به أو انتهاكه أو الإضرار به وبعناصره جميعها لتحقيق حماية المجتمع وطمأنينته ويقوم النظام العام على أربعة عناصر جوهرية تدافع عنها الدولة بقوتها الشاملة وهي :

الأمن العام وهو ظرف استتباب الأمن والنظام في الدولة بما يحقق الاطمئنان لدى المواطنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم من كل خطر أو اعتداء قد يكونون عرضة له ، كذلك الصحة العامة ويراد بها المحافظة على صحة الإنسان ووقايتها من أخطار الأمراض ، وأيضا الطمأنينة والسكينة العامة وهي حالة الهدوء العام ومنع مظاهر الإزعاج والمضايقات التي تتجاوز الحد المعقول، كذلك الأخلاق والآداب العامة وهو حماية المجتمع من كل مايخل بالأخلاق والآداب العامة، وتهتم الدولة الحديثة بمفهوم الأمن الشامل وهو حماية الأمن (السياسي والاقتصادي، والصناعي، والاجتماعي، والبيئي والثقافي، والإعلامي، والصحي، والفكري والدولي) إضافة إلى تحقيق المصلحة العليا في الدولة، فالشمولية تعني تعدد وظائف ومجالات العمل الأمني وتوظيفها في خدمة الوظيفة الأساسية في مكافحة الجريمة وحفظ الأمن والنظام، كذلك النظرة المستقبلية لوظائف الأجهزة الأمنيّة بتطويرها وأدائها بشكل أفضل في المستقبل، والنظام العام داخل الدولة بعناصرة الأربعة قد يكون عرضة للإعتداء ، هذا الاعتداء قد يكون بأشكال وصور مختلفة ولا

يقف على صورة الاعتداء المادي التقليدي ، وإنما كذلك بشكل معنوي مستحدث يستهدف التوجيه المعنوي للدولة والروح المعنوية للشعب وكذلك الأمن الفكري للفرد والمجتمع.

الثورة التكنولوجية الهائلة وبما أوجدته من وسائل التواصل الاجتماعي جعلت من الممكن النفاذ إلى عقول وضمائر الملايين من البشر على امتداد الكرة الارضية في الوقت نفسه، والتأثير في ميولهم ومعتقداتهم وتبني أو تغيير أفكار قائمة، وخلق رأي عام داخل المجتمع بما يتناسب مع أهداف المرسل ورغباته، ومن أهم التهديدات والمخاطر التي تواجه أمن المجتمع وسلامته ومن ثم أمن الدولة بشكل عام ما يعرف بالإرهاب الفكري، والذي يتمثل بحشد الطاقات المعنوية والمادية للتنظيمات وخلق البيئة الملائمة للإرهاب بإحداث الفتن والفرقة والبغضاء بين أبناء المجتمع الواحد بنشر فكر مضلل، وقد ينفذ هذا الفكر من خلال الخطب السياسية والفتاوى الدينية والاجتماعات غير المشروعة، وكذلك من خلال توزيع المنشورات والملصقات التي تحمل الفكر المتطرف، أو رسائل التهديد التي تأتي عبر الإنترنت أو تلك الخطابات الموجهة عبر التسجيل الصوتي التي تبث عن الجماعات الإرهابية من خلال المحطات الفضائية والتي تستهدف فكر الانسان بحضه على الجريمة او الانتقام من المجتمع .

لما كان الأمن بمفهومه التقليدي يركز على الوسائل العسكرية والقوة لتحقيق الأمن ، فإن الأمن الفكري يركز على البدائل المتعلقة بالتغيير الإيجابي للسلوك من خلال الحفاظ على القيم والتقاليد الإيجابية في المجتمع أو الفرد ، فالأمن الفكري هو ضمان خلو أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ ،وحفظه من بواعث الانحراف وملوثات الفكر، مما قد يشكل خطراً على نظام الدولة وأمنها ، فهذا الفكر قد ينفذ للمجتمع عندما يكون غير محصن ثقافيا وحضاريا وذلك من خلال ما يفد من الكتب والمجلات والصحف وغيرها من إصدارات مراكز النشر والإعلام المختلفة في العالم غير معروفة الأهداف، ومن خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ، فالمطلوب هو الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع ، ومنحه أفكاراً تعمل على توفير أسباب الطمأنينة والسعادة وتحميه من عوامل الخوف والارهاب ومنعه من الجنوح نحو الجريمة والعنف،وهذا يتطلب من المجتمع تحصين الأمن الفكري حمايةً للنظام العام بجميع عناصره، بالتركيز على قيم ومبادئ المجتمع وممارساته السليمة ، كذلك تحصين هذا الأمن بالأفكار الصالحة وعدم إتاحة الفرصة لمن يتربص باستغلال مشاكل المجتمع كالفقر والبطالة ، وأيضاً نشر ثقافة بين الأفراد قائمة على الابتعاد عن الترويج لثقافة العنف في حل الخلافات وفرض الحلول بالقوة ، كذلك نشر ثقافة الحوار وتقبل الأخر والرآي الأخر والإهتمام بثقافة التعددية وأن المجتمع ليس لوناً واحداً وإنما هنالك دائماً اختلاف في وجهات النظر كذلك وجود التوافق المبني على الفهم والتفاهم، واليقظة والانتباه إلى المصادر المشبوهة للإخلال به سواء للفرد أو المجتمع ، وسواء أكانت داخلية أم خارجية وبواعثها وغاياتها، ولا ننسى الدور الرئيس للإعلام بابعاده بنشر الفلسفة الأمنية للدولة والتركيز على الأمن الفكري للمجتمع ، وتوعية الجمهور بابعاده الاجتماعية والسياسية والأمنية للحفاظ على النظام العام ة بعناصره كافة.

المقدم الإمام: محمود السكر
رئيس قسم مكافحة التطرف في مركز السلم المجتمعي

الوطن والمواطنة والوطنية في سطور

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد، وعلى من سار على هديه واقتفى أثره ونهج نهجه إلى يوم الدين، وبعد:

يقول الأصمعي رحمه الله : (ثلاث خصال في ثلاثة أصناف الإبل تحنّ إلى أوطانها وإن كان عهدها بعيدا والطير يحنّ إلى وكره وإن كان مجدبا ، والإنسان يحنّ إلى وطنه وإن كان غيره أكثر له نفعا)

مفهوم الوطن: ورد في لسان العرب «لابن منظور» بأن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل الذي يقيم الفرد فيه، ويقال وطن بالمكان أي أقام فيه

أما اصطلاحاً فتعرفه آمنة حجازي «بأنه بشكل عام قطعة الأرض التي تعمرها الأمة، وبشكل خاص هو المسكن فالروح وطن لأنها مسكن الإدراكات والبدن وطن لكونه مسكن الروح والثياب وطن لكونها مسكن البدن، فالمنزل والمدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن

مفهوم المواطنة : تعرّف الموسوعة العربية العالمية المواطنة بأنها «اصطلاح» يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن».وتعرف المواطنة أيضاً وفقاً لدائرة المعارف البريطانية بأنها علاقة بين الفرد والدولة يحددها قانون الدولة بما تتضمنه من حقوق وواجبات»

أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلات جميعاً بالصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى، وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين دار الإسلام وهي وطن الإسلام وبين من يقيمون على هذا الوطن أو هذه الدار من المسلمين وغيرهم

مفهوم الوطنية : تعرف الموسوعة العربية العالمية الوطنية بأنها «تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتقاني في خدمة الوطن »

كما تعرف بأنها الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة وبملء قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما

ترسيخ مبادئ المواطنة والتربية الوطنية :

لبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية الوطنية، الذي يشير إلى ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيد عليها إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه، وتقدم الجماعة ورقيها لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمل الإيجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور، والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات في هذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة وعلى الجماعة بالتقدم والرقي، ومعنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة، فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو لدولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة، فالحديث عن المواطنة والوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمل له فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء، فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله .ولذلك فالولاء والانتماء قد يمتزجان معا حتى أنه يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الانتماء . وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم فالفرد يكتسب الولاء «الوطني» من بيته أولا « ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل

الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة للأفراد

عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الرائد أحمد عربيات
رئيس قسم الإعلام والعلاقات العامة في مركز السلم المجتمعي

يعدُّ حق الإنسان في الحياة الخاصة سنام الحقوق ومرتكزها، وهو من الحقوق اللصيقة والملازمة لكل إنسان، ولكل إنسان حق العيش في أمان على شخصه، وهو حقٌ لا يختصُ به شعبٌ دون آخر، أو جنسٌ دون جنس، أو عرقٌ دون آخر؛ ذلك أن الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان تتصف بأنها عامة مجردة.

كما أن الحق في حرمة الحياة الخاصة للأفراد يعدُّ الركيزة الأساسية لحياةٍ حرةٍ كريمةٍ يتمخض عنها الاستقرار والأمن والطمأنينة للشعوب، وغيابه يعني ضياع كل الحقوق؛ لما يتسم به من خصائص، فهو حق طبيعي أصيل، لا يحتاج إلى نصوص أو أعراف تقرره وتعترف به.

لذا، أصبحت حماية هذا الحق مسؤولية كبيرة على عاتق الدولة، لذا قرر المشرّع رسم طريق الحفاظ عليه، وحمايته، ورعايته، وتحريم الاعتداء على حياة الإنسان الخاصة.

فقد كفل الدستور الأردني العديد من الحقوق والحريات الأساسية اللصيقة بالأفراد، وعلى رأسها: الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة للأردنيين.

ولقد كان لظهور وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي على اختلاف أشكالها الأثر البالغ في حياة الأفراد، فأصبح استعمالها اليومي في مختلف مجالات الحياة، وهذه المواقع تعد بيئة خصبة للاعتداء على حقوق الأفراد، ومنها: الحق في الحياة الخاصة بجميع عناصره التي تتمثل في حرية المسكن وحرمته، والحق في الخصوصية، والحق في حماية الشخصية، فأصبحت تلك المواقع أداة للكشف عن خصوصيات الآخرين، أو التشهير بهم، والإساءة إلى سمعتهم، أو الاعتداء على صورهم وتشويهها ونشرها في تلك المواقع بهدف الإساءة إليهم، وتتطور صور الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تبعاً لتطور وتعدد تلك المواقع، وهذا الأمر يقتضي عدم ترك الأفراد من دون حماية قانونية لمواجهة الاعتداء من خلال تلك المواقع.

وعليه فقد كفل الدستور الأردني الحق في الحياة الخاصة كونها من الحقوق التي لا يستطيع الإنسان العيش من دونها، ولذلك سعت التشريعات الوطنية والدولية بالحفاظ على هذا الحق؛بحكم ضرورة عيش الإنسان بكرامة واحترامًا لحياته الخاصة وما له من حق أن يشعر بسلام وهدوء، ويعد الموقع الإلكتروني من الوسائل التي يستطيع الأفراد إبداء آرائهم والتعبير عن أفكارهم وأحيانًا يتم نشر بعض المعلومات الخاطئة أو انتهاكات لحقوق الناس، وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على الأفراد، إذ ترتكب جرائم الاعتداء على الأفراد وعلى حياتهم الخاصة مثل جرائم التشهير ونشر إشاعات غير حقيقية بنية أن يلحق ضرراً أدبياً ومعنوياً.

السلم المجتمعي واقع وتحديات

الرائد : أحمد أبو الفول
رئيس قسم بناء القدرات في مركز السلم المجتمعي

تمرّ وتيرة الأحداث حول العالم بصورة سريعة جداً ولعلنا جزء متغير من هذا العالم ونتأثر بما يدور فيه من أحداث وظواهر منها سريعة الذوبان وأخرى يمكن لها أن تترك أثراً عميقاً يحتاج كثيراً من الوقت للتخلص منه، وفي النهاية تحاول الدولة بمكوناتها كافة المحافظة على وسطية التفكير وتحييد أبنائها من مخاطر الظواهر ولا سيّما السلبية منها ولعل الشباب هم الأكثر تأثّراً وتغيّراً وضرراً من هذه الظواهر، وهنا يأتي دور مديرية الأمن العام ممثلة بمركز السلم المجتمعي للقيام بالدور التوعوي التثقيفي التدريبي من المخاطر القائمة أو المحتملة.

هناك العديد من التحديات الأمنية التي تمرّ بها المنطقة على وجه العموم والأردن على وجه الخصوص، ولعل أبرز هذه التحديات التي يقوم مركز السلم المجتمعي على معالجتها مواقع التواصل الاجتماعي وعدم القدرة على ضبط المحتوى بما يتناسب وثقافتنا وقيمنا، مما جعلها منصات هدم يمكن لأي شخص أن يكون ضحية لها من خلال عصابة إلكترونية أو جماعة إرهابية أو شبكة مخدرات، يتسلح بعضها بإيديولوجيات دينية أو حزبية أو قومية أو ثورية أو انتقامية ذات أجندات خاصة تعمل على ذوبان الشخصية وتدميرها بأبشع صورة، وتؤثر على هيبة الدولة بصورة عامة.

كما وتُعد الألعاب الإلكترونية من التحديات الأمنية التي يعمل على مواجهتها والتحذير من مخاطرها، إذ تم تسجيل العديد من حالات التجنيد الإلكتروني التي تم رصدها من خلال الألعاب الإلكترونية، فعلى الرغم من اعتقاد البعض بأنها وسيلة للترفيه وخوض المغامرات إلا إنّ جهات أخرى تُعد هذه الألعاب بيئة خصبة تمكّنها من بثّ أفكارها المسمومة واستقطاب أشخاص يسهل العبث بأفكارهم وتغييرها.

ولعل ظاهرة خطاب الكراهية والتنمر واغتيال الشخصية وإثارة النعرات بصورة مباشرة أو من خلال منصات التواصل الاجتماعي من أبرز التحديات الأمنية التي يقوم مركز السلم المجتمعي على معالجتها ، ولعل هذه الظاهرة سبّبت الكثير من الجرائم ذات الأثر الكبير والمتوسط، فمجتمعنا الأردني على الرغم من تنوعه إلا إنه لا يزال قادراً على ضبط البوصلة بما يتماشى والقوانين الناظمة في الدولة ، ولعل التعديلات الدستورية الأخيرة على قانون الجرائم الإلكترونية قد حدّ ت بصورة كبيرة من هذه الجرائم الخطرة.

لعلنا لسنا بأسوأ حال كما يعتقد البعض فنحن وبحمد الله ننعم بالأمن والاستقرار ولكننا نطمح إلى الأفضل، لتصبح إحصائية الجريمة في الأردن شبه صفرية وليكون الأردن أنموذجاً في قراءة الواقع الأمني وأبرز التحديات التي لا بدّ من معالجتها بصورة احترافية.

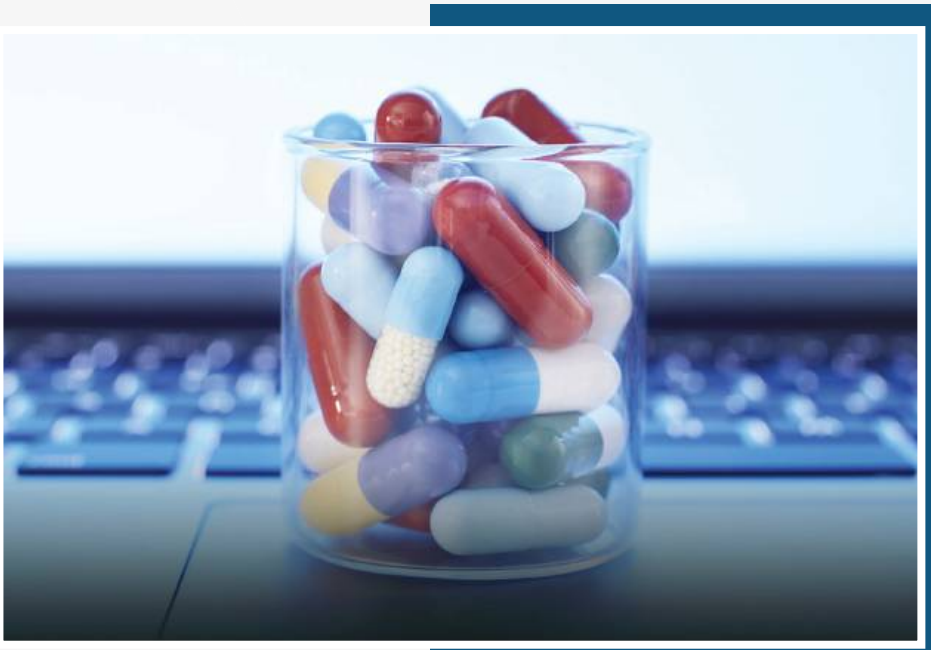

أنس الطنطاوي
المختص في برامج الوقاية من أخطار المخدرات والإدمان

مفاهيم خاطئة المخدرات والإنترنت

يتبادر لدى الكثير من الناس و لاسيّما فئة الشباب والمراهقين الكثير من المعتقدات والأفكار حول ماهيّة المواد المخدرة، والتي أصبحت من المسلّمات لدى البعض أو أنها لا تقبل إعادة النظر ولا حتى التشكيك في صحتها، الأمر الذي يمسّ السلم المجتمعي بشكل مباشر أو غير مباشر،و لاسيّما بأن تجار المخدرات ومروجيها يستهدفون فئة الشباب على وجه الخصوص، ويكمن الخطر حينما تنشأ العقول على مفاهيم مغلوطة تماماً لتصبح قناعات وحقائق غير قابلة للتغيير، ويستمر العقل في البناء عليها وصولاً إلى نهايته المحتومة بأسوأ صورة ممكنة.

هل ترون حجم وخطورة المشكلة؟

البعض قد لا يشعر بمدى خطورة ذلك كما يشعر به أصحاب الاختصاص، فمن يدرك ذلك يعرف مدى الضرر الذي وقع وما زال يقع مع الأسف، فهناك بعض المفاهيم الخاطئة التي لا بدّ من تصويبها حتى يعاد استيعابها من جديد ومنها:

- المفهوم الخاطئ» إن التعاطي يؤدي إلى نسيان المشكلات وأنه طريق الهروب منها»،
والحقيقة أن التعاطي يؤدي إلى الإدمان وانخفاض الإنجاز وارتكاب الجرائم والموت المفاجئ.

- المفهوم الخاطئ «بإمكان الفرد التوقف والتراجع عن سلوك الإدمان وقت ما يشاء ومن دون المراكز العلاجية»، والحقيقة أن السلوك الإدماني متنام ومتصاعد ولا يمكن التوقف عنه أو التراجع إلا من خلال اللجوء إلى أصحاب الاختصاص والعلاج.

- المفهوم الخاطئ « إن المخدرات تحقق الثراء الفاحش» والحقيقة إن الله قد حرّم علينا المال الحرام وأن المخدرات لا تحقق الثراء كون هذا المال لا يدوم ويؤدي بصاحبه إلى الهلاك.

- المفهوم الخاطئ «إن الحشيش لا يسبب الإدمان»، والحقيقة إنّ الحشيش يسبب الإدمان وأن الإدمان نمط سلوكي مزمن متكرر متعدد الانتكاسات والإدمان جسدي أو نفسي أو كلاهما.

- المفهوم الخاطئ «إن الكبتاجون مادة منشطة تساعد على السهر والدراسة»، والحقيقة إن الكبتاجون مادة مدمرة للجهاز العصبي لجسم الإنسان ويتسبب بالإدمان السريع والاضطرابات السلوكية كونه يحتوي على مادة الأم فيتامينات الممزوجة بشوائب ومواد غير معروفة وممنوع على المستوى الدولي، ولا يوجد أي نوع من الحبوب يساعد على السهر أو الدراسة وإن هذا كلام المروجين.

- المفهوم الخاطئ «إن هناك مواد أو حبوب معينة يمكن للشخص أن يتناولها وتؤدي إلى زوال أثر التعاطي في الدم أو البول عند الفحص»، والحقيقة أنه لا يوجد أية مواد تخدع المختبرات الجنائية وأنه يمكن للمختبرات كشف جميع أنواع المخدرات من خلال الفحص وبكل الظروف.

- المفهوم الخاطئ «إن جميع الشباب يتعاطون المخدرات بسبب ضغوط من قبل أصدقائهم فقط»، والحقيقة إن الشباب الذين يتعاطون المخدرات ربما يكون أصدقاؤهم يتعاطونها ولكن ليس بالضرورة أن يكون قد ضغط عليهم من قبلهم لكي يتعاطوها، وإنما قد يكون بسبب الفضول وحب المعرفة أو بسبب مشكلات أو أسباب أخرى .

- المفهوم الخاطئ «إذا قامت السلطات بالتخلص من المروجين والتجار بشنقهم في الأماكن العامة فلن يكون هنالك مشكلة مخدرات»، والحقيقة بأن حل مشكلة المخدرات لا يكون بالأحكام لوحدها وإنما بجميع عناصر التنشئة الاجتماعية والمؤسسات ذات العلاقة، التي لها أدوار مهمة في الحلول الحوارية.

- المفهوم الخاطئ «إن الشباب يتعاطون المخدرات لكي يصبحوا سعداء» والحقيقة إن تعاطي المخدرات لا يجلب السعادة إطلاقاً بل يبقى الشخص حزينا ومكتئبا طوال الوقت ولا علاقة للمخدرات بتحسين المزاج.

- المفهوم الخاطئ «يمكن تعاطي بعض أنواع المخدرات والتي يطلق عليها المخدرات الخفيفة وأنها لا تسبب الإدمان فلا تعد مشكلة»، والحقيقة أن أنواع المخدرات يتم تعاطيها تدريجياً في الغالب فمن يدخل هذه المتاهة لن يتمكن من الخروج منها بسهولة ولا يوجد ما يسمى بالمخدرات الخفيفة أو المتوسطة أو القوية فجميعها تؤدي إلى الإدمان.

- المفهوم الخاطئ «يمكن استخدام أي مستحضر طبي مثل الأدوية النفسية أو المسكنات دون أن تحدث مشكلات مثل الإدمان»، والحقيقة أن استخدام هذه العقاقير خارج الإشراف الطبي تسبب مشكلات كثيرة ولاسيّما بأن معظمها مواد مهبّطة لعمل الجهاز العصبي.

إن ما تم ذكرة ليس حصراً فهناك الكثير من المعلومات السلبية حول المخدرات لدى شبابنا والتي يصعب حصرها في مقال واحد، وهنا لا بدّ من إيجاد منظومة إعلامية قوية تشارك فيها وسائل الإعلام الحديثة والسوشال ميديا لدعم جهود الأجهزة المعنية ولا سيّما مديرية الأمن العام، لأن إيجاد منظومة وقائية متكاملة سيكون له الدور الأكبر في صد ومواجهة الإعلام السلبي لعصابات تهريب المخدرات في العالم كما ذكرنا سابقا.

جانب من الزيارات الدولية والمحلية

لمركز السلم المجتمعي

قامت عدد من الوفود والمنظّمات الدولية من الاتحاد الأوروبي وألمانيا والبرتغال بعمل زيارة إلى مركز السلم المجتمعي كما زار المركز العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة وعدد من طلبة الجامعات والمدارس والمراكز .

مركز السلم المجتمعي
Community Peace Center

مركز السلم المجتمعي
Community Peace Center

جانب من المحاضرات التثقيفية

التي قدمها مركز السلم المجتمعي لطلبة المدارس

جانب من المحاضرات التثقيفية
للمراكز الشبابية

جانب من فعاليات مركز السلم المجتمعي في مختلف المراكز الشبابية (معسكرات الحسين) بالتعاون مع وزارة الشباب، والتي اشتملت على إعطاء محاضرة توعوية عن الفكر المتطرّف والتجنيد الإلكتروني والاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي

الدورات وورش العمل

المنعقدة في مركز السلم المجتمعي

الدورات وورش العمل التي يعقدها مركز السلم المجتمعي في مقر المركز لمرتبات الأمن العام ومختلف موظفي الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة والمتعلقة بإعداد مدربي مكافحة الفكر المتطرّف ومواجهة التجنيد الإلكتروني والسلم والأمن المجتمعي .

Community Peace Center

المحاضرات التثقيفية والندوات

التي يقدّمها مركز السلم المجتمعي في الجامعات

المؤتمرات والجلسات الحوارية
التي شارك فيها مركز السلم المجتمعي

شارك فريق عمل مركز السلم المجتمعي الجلسة الحوارية بعنوان السلم المجتمعي إنجازات وتطلعات كما وشارك في مؤتمر بعنوان (نهج جديد لأجندة المرأة و الأمن و السلام العربي) و التي نُظمت من قبل منظّمة النهضة العربية للديمقراطية و التنمية (أرض) .

شارك مركز السلم المجتمعي في الجلسة الحوارية التي عقدت في ملتقى طلال أبو غزالة المعرفي لعدد من طلبة الجامعات بعنوان (دور مديرية الأمن العام في تعزيز حاكمية الشباب) برعاية الدكتور طلال أبو غزالة رئيس ومؤسس مجموعة طلال أبو غزالة العالمية، إذ تم الحديث عن السلم المجتمعي ،والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتم عرض فيديوهات وقصص واقعية تحاكي ذلك.

جانب من الفعاليات والمبادرات
التي شارك فيها مركز السلم المجتمعي

جانب من فعاليات مركز السلم المجتمعي في الأكاديمية الأردنية للدراسات البحرية ،والتي اشتملت على إعطاء محاضرة توعوية حول الفكر المتطّرف والتجنيد الإلكتروني، والاستخدام الأمثل لمواقع التواصل الاجتماعي

جانب من مشاركة مركز السلم المجتمعي في مبادرة رزانة بعنوان (المواطنة في وزارة الشباب) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من خلال الاتحاد الأردني للرياضة المدرسية لمعلمي التربية الرياضية للتوعية و الحد من الشغب في الملاعب ،وخطاب الكراهية على مواقع التواصل الاجتماعي

نحو مجتمع أكثر سلاماً لأجيالنا
Toward a safe community for our generations
CPC
مركز السلم المجتمعي
Community Peace Center

معاً نحو مجتمع أكثر سلاماً لأجيالنا

Toward a safe community for our generations

CPC

مركز السلم المجتمعي

Community Peace Center

0770997812

Peace.community@psd.gov.jo

www.cpc.jo

مركز السلم المجتمعي

communitypeacejo

communitypeacejo

community peace jo

مجلة المركز

Find us on facebook